المرحلة السادسة: من بداية الالفية الجديدة

01- الاقتصاد السياسي الجديد: يُعدّ الاقتصاد السياسي الجديد (New Political Economy) من أهم التطورات الفكرية في فهم العلاقة بين الاقتصاد والسياسة والتنمية، حيث يتجاوز التحليل التقليدي الذي يعزل السياسات الاقتصادية عن السياق السياسي والاجتماعي، ليبيّن كيف أن **القرارات الاقتصادية والنتائج التنموية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالبنى والمؤسسات السياسية والفاعلين الاجتماعيين والجماعات المصالحية** . وقد تطوّر هذا المجال عبر مساهمات بارزة من مفكرين مثل James Buchananالذي أسّس نظرية **الاختيار العام (Public Choice)**، و Mancur Olsonالذي تناول **مشكلة العمل الجماعي وتأثير جماعات المصالح** على السياسات الاقتصادية.

أولًا: السياق الفكري للنهج: ظهر الاقتصاد السياسي الجديد كرد فعل على محدودية التحليل الاقتصادي التقليدي الذي يركز على الكفاءة والأسواق دون مراعاة البعد السياسي. ويؤكد هذا النهج أن **السياسات الاقتصادية ليست محايدة**، بل هي نتيجة لتفاعل مصالح:

- ⇐ **السياسيون** يسعون للحفاظ على السلطة أو تعزيز نفوذهم
- ⇐ **الناخبون** يسعون لتحقيق مصالحهم الخاصة أو الجماعية
- ⇐ **جماعات الضغط** تعمل لتحقيق مكاسب محددة على حساب الصالح العام

وهكذا، فإن فهم فشل أو نجاح السياسات الاقتصادية يتطلب دراسة **سلوك الفاعلين داخل الإطار السياسي والمؤسساتي**.

ثانيًا: المفاهيم الأساسية

01- السلوك العقلاني للفاعلين: يفترض هذا التيار أن جميع الفاعلين يتصرفون بعقلانية، أي أنهم يسعون لتعظيم مصالحهم الخاصة، سواء كانت سياسية أو اقتصادية، ما يعني أن الدولة ليست دائمًا صالحة تلقائيًا لخدمة الصالح العام.

02- نظرية الاختيار العام(Public Choice) : طوّرها James Buchanan، وتطبق أدوات الاقتصاد لتحليل السياسة، معتبرة أن:

- ⇐ السياسات العامة قد تُصاغ لخدمة مصالح نخب محددة
- ⇐ القرارات الحكومية تتأثر بالموازنات الانتخابية والضغوط الاجتماعية
- ⇐ عدم توافق المصالح بين الفاعلين يؤدي إلى نتائج متفاوتة في الاقتصاد

03- مشكلة العمل الجماعي: بيّن Mancur Olsonأن الأفراد قد لا يتعاونون لتحقيق المصلحة العامة إلا إذا كانت هناك حوافز قوية، وأن **جماعات المصالح الصغيرة والمنظمة غالبًا ما تكون أكثر تأثيرًا** من الأغلبية، مما يحدّ من فعالية السياسات التنموية.

فخاخ الفقر والتوازنات المتعددة: يُعدّ مفهوم **فخاخ الفقر والتوازنات المتعددة (Poverty Traps and Multiple Equilibria)** من أبرز المفاهيم في الاقتصاد التنموي، حيث يقدّم تفسيرًا لسبب استمرار الفقر المزمن في بعض الدول والمجتمعات رغم وجود الموارد والإمكانات للنمو. وقد تطوّر هذا المفهوم في إطار الاقتصاد الكلي التنموي والاقتصاد المؤسسي، مع مساهمات فكرية من مفكرين مثل Robert Solowو Paul Romerو Dani Rodrik، حيث يُظهر كيف يمكن أن يقود **تفاعل مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية** إلى استمرار الفقر أو التنمية المحدودة.

أولًا: مفهوم فخ الفقر: يشير فخ الفقر إلى وضع اقتصادي **يصعب الخروج منه**، حيث تكون الدول أو الأفراد عالقين في مستوى منخفض من الدخل والإنتاج، ولا يمكنهم تحقيق نمو ذاتي بسبب قيود متعددة مثل:

- نقص رأس المال (البشري والمادي)
- ضعف التعليم والصحة
- محدودية الوصول إلى الأسواق والتمويل
- ضعف المؤسسات والقوانين

وبالتالي، يؤدي الفقر إلى **إنتاج المزيد من الفقر** عبر دوامة مستمرة: قلة الموارد ⟵ ضعف الاستثمار ⟵ انخفاض الإنتاج ⟵ استمرار الفقر.

ثانيًا: التوازنات المتعددة(Multiple Equilibria) : يستند هذا المفهوم إلى فكرة أن الاقتصاد يمكن أن يستقر عند **أكثر من نقطة توازن**، فهناك:

1. **توازن منخفض الدخل** :حيث يظل الاقتصاد في دائرة الفقر المزمن بسبب قيود رأس المال والقدرات المؤسسية .
2. **توازن مرتفع الدخل** :حيث تسمح الموارد والمؤسسات الفعالة بزيادة الإنتاج وتحقيق التنمية المستدامة .

وتشير التوازنات المتعددة إلى أن **المجتمع قد يحتاج إلى تدخل خارجي أو سياسات نشطة** لتحريك الاقتصاد من التوازن الفقير إلى التوازن المرتفع، إذ أن السوق وحده قد لا يكفي لتجاوز الفخ.

ثالثًا: عوامل استمرار الفقر:

تتفاعل مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية لتثبيت الاقتصاد في فخ الفقر، منها:

⇐ **العجز في رأس المال البشري** :تعليم ضعيف وصحة متدنية تحد من الإنتاجية

⇐ **ضعف البنية التحتية** :النقل، الطاقة، والاتصالات المحدودة تعيق الاستثمار

⇐ **المؤسسات الضعيفة** :الفساد، غياب سيادة القانون، وعدم كفاءة الإدارة العامة

⇐ **الانقسامات الاجتماعية والصراعات** :تقلل من التعاون وتزيد من عدم اليقين

⇐ **القيود المالية والائتمانية** :محدودية الوصول إلى التمويل للاستثمارات الصغيرة والمتوسطة

رابعًا: آثارفخ الفقر: تتمثل فيمايلي:

- ⇐ استمرار مستويات معيشية منخفضة
- ⇐ ضعف النمو الاقتصادي المستدام
- ⇐ اتساع الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية
- ⇐ صعوبة كسر دائرة الفقر بدون تدخلات مدروسة

خامسًا: استراتيجيات الخروج من الفخ: أبرز الحلول التي يقترحها الاقتصاديون تشمل:

- ⇐ **الاستثمارات في رأس المال البشري** :التعليم والصحة كوسيلة لزيادة الإنتاجية
- ⇐ **تحسين البنية التحتية** :تسهيل الوصول إلى الأسواق والخدمات
- ⇐ **إصلاح المؤسسات** :مكافحة الفساد، وتعزيز سيادة القانون
- ⇐ **التحفيز المالي** :تقديم قروض ومنح للاستثمارات الصغيرة والمتوسطة
- ⇐ **تدخلات تنموية استباقية** :سياسات نشطة لكسر التوازن المنخفض والدفع نحو التنمية المستدامة

الاقتصاد الهيكلي الجديد: يُعتبر الاقتصاد الهيكلي الجديد (New Structural Economics) من أبرز الرؤى المعاصرة في الاقتصاد التنموي، وهو يعالج القصور في كل من النموذج النيوليبرالي التقليدي والتنمية الهيكلية الكلاسيكية، عبر تقديم إطار متوازن يجمع بين دور السوق والدولة مع مراعاة الخصائص الوطنية لكل دولة. وقد صاغ هذا المفهوم الاقتصادي Justin Yifu Linلتقديم رؤية عملية للبلدان النامية حول كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة بطريقة تتكيف مع مواردها وقدراتها الإنتاجية.

أولًا: السياق الفكري والاقتصادي: تنبع أهمية الاقتصاد الهيكلي الجديد من الملاحظات التالية:

- ⇐ **الفشل النسبي للنموذج النيوليبرالي** في بعض الدول النامية، حيث أدى الانفتاح الكامل للسوق وتقليص دور الدولة إلى فشل اقتصادي أو تفاوت اجتماعي كبير .
- ⇐ **القيود التي واجهت التنمية الهيكلية التقليدية**، والتي ركزت على التصنيع المحمي دون مراعاة كفاءة السوق ومواءمة الهيكل الاقتصادي مع الموارد الوطنية .
- ⇐ الحاجة إلى **تكامل بين قدرات الدولة والتوجيه الاستراتيجي للسوق** لضمان التنمية المستدامة والشاملة .

ثانيًا: المبادئ الأساسية للنهج: تتمثل فيما يلي:

1. **التوافق بين الهيكل الإنتاجي ومرحلة التنمية الوطنية :**
   - لكل دولة مستوى معين من الموارد ورأس المال البشري والبنية التحتية .

- السـياسـات التنموية يجب أن تركز على القطاعات التي يمكن أن تحقق **ميزة نسـبية** على المستوى الدولي .

2. **الدور التكميلي للدولة والسوق :**

- الدولة لا تتدخل بشكل مطلق، بل تعمل على **تسهيل الاستثمارات الاستراتيجية** وتوفير البنية التحتية الملائمة .
- السوق يحدد الكفاءة والإنتاجية ويعكس الطلب **العالمي** .

3. **التعلم التكنولوجي والابتكار :**

- تشجيع الدول على **نقل التكنولوجيا** وتطوير القدرات الإنتاجية المحلية، بما يتوافق مع الهيكل الاقتصادي الوطني .

04- النمو الشامل والمستدام : ضمان استفادة جميع فئات المجتمع من النمو الاقتصادي، والاهتمام بالجانب الاجتماعي مثل التعليم والصحة .

ثالثًا: السياسات الاقتصادية المقترحة: تتمثل في:

⟸ **تحديد القطاعات الإنتاجية التنافسية** التي تناسب موارد الدولة وقدراتها .

⟸ **تعزيز البنية التحتية** :النقل، الطاقة، الاتصالات لدعم الإنتاج والتصدير .

⟸ **الاستثمار في رأس المال البشري** :تحسين التعليم والصحة لزيادة الإنتاجية .

⟸ **تحفيز الابتكار ونقل التكنولوجيا** عبر شراكات محلية ودولية .

⟸ **تطوير المؤسسات** :حماية حقوق الملكية، مكافحة الفساد، وضمان بيئة تنظيمية مستقرة .

⟸ **التنمية الإقليمية المتوازنة** لتقليل الفوارق داخل الدولة .